الأوضاع الراهنة ومسؤولية الحركة الوطنية بإزاء فصائلها ...

بقلم : هيثم كمال

لبنان حاليا في غليان: الغلاء يتصاعد بشكل مطرد . أقطاب النظام واطرافه في معركة تحبط وتراشق بالاتهامات، وهذه المرة فان اتهاماتهم من العيار الثقيل بعد ان فرغت ترسانتهم من الاتهامات ذات العيار المتوسط او الخفيف .

والليرة اللبنانية تتدنى وتضعف حتى انها قد فقدت حسب ما تشير اليه الدراسات والاحصائيات الاقتصادية ما يقرب من ٣٠٪ (ثلاثون بالمئة) من قوتها الشرائية وذلك بسبب التضخم القائم في الاقتصاد اللبناني .

والرشوة جوار مرور لانجاز المعاملات والا فليشلح أصحابها بصبر ايوب .

والاحتكار والتلاعب بالاسعار دون وازع او رقيب اصبح وجه « اقتصادنا الزاهر » و « نظامنا الحر » .

و « المافيات » محصنة بعرابيها تصول وتجول وتهدد .

والتلاعب بالمقدرات وغير ذلك كثير، امور باتت معروفة من الجميع ومكشوفة للجميع .

وبعد ذلك يريدون ان نصدق اننا في خير وسلام وازدهار . وان نصدق بان ما يجري ليس سوى علامة صحة ودليل عافية لهيكلية النظام وسلامة بنيته .

كيف نفهم الاوضاع الراهنة ؟ وماهي دلالاتها في نظرنا ؟ ..

ان هذه الاوضاع لا تفهم الا بالرجوع الى طبيعة تركيب النظام . اي الى طبيعة بنيته الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية . اذ بدون ذلك لا يمكن الوصل الى الحكم الصحيح او التقييم الصحيح لحقيقة الاوضاع، وطبيعة مجراها وابعادها .

لا نريد هنا ان نقدم عرضا تحليليا شاملا للنظام وتركيبه . وكل ما قصدناه هو تبيان طبيعة الازمة الراهنة بردها الى اصولها الحقيقية ، الى جذورها الحقيقية ، اي الى تركيب النظام اللبناني نفسه ، واسى صلب تكوين بنيته وتطورها .

الازمة هنا، وعلى ضوء هذا التحديد المبسط، ليست وليدة عهد معين ، او اشخاص معينين في الحكم . انها ابعد من ذلك واعمق .

انها ازمة الحكم نفسه ، ازمة النظام نفسه. هول ذلك غير مجاهلين ما طبع الفروقات النسبية بين عهد واخر ، وغير مجاهلين كذلك التمايز النسبي في صفوف الطبقة الحاكمة نفسها .

اما تصوير القضية وكأنها قضية « بنت ساعتها » او وليدة هذا العهد بالذات فذلك امر مرفوض ، سيما وان احتدام معركة «الجدل» ، وكيل التهم من شتى الاصعدة وعلى شتى الاصعدة ، وفتح حنفية التصريحات التي تكاد تصبح سيولا كل ذلك امور لا تستطيع تفسيرها الا شيئين :

اولا : التمهيد لمعركة رئاسة الجمهورية المقبلة .

ثانيا : الواقع الشعبي وما يمارسه من ضغوط يزداد ثقل وزنها السياسي والاجتماعي باستمرار. ماذا نقصد بهذين البندين ؟. نقصد في الحقيقة جملة امور :

اولها : ان الفضائح على شتى الاصعدة وفي مختلف المجالات من فضائح الغلاء والتلاعب بالاسعار والرشاوى والصفقات المشبوهة ، واسمرات وسائر الفضائح التي مازالت تزكم الانوف ليست مفاجئة ، وليست مستغربة ، كما انها ليست جديدة . فهي مرافق امين للنظام لم يتركه او يغادره منذ ان كان هذا النظام .

وهنا نجدر الاشارة اننا لا نبرر اخطاء الوضع القائم او نمنح اسبابا تخفيفية لاحد . انما نؤكد على الوجه الحقيقي لطبيعة ما يجري.

وثانيها : ان الصراع الدائر حاليا بين اطراف الطبقة الحاكمة ليس اقتتالا من اجل المصلحة الشعبية انما هو اقتتال على الحظ الاوفر من منافع السلطة ومغانمها . اما الكليشيهات ، والجمل المنمقة ، والوجوه المسمارة فلا هدف منها سوى ستر حقيقة نوايا الاقطاب الكبار ، والتملق للناس .

وثالثها : ان تحالف الاقطاع السياسي والبرجوازية الكبيرة قد بدأ يفقد جزءا من قدرته على تمييع الازمات وتجييرها بحسابه نتيجة تنامي الوعي السياسي ، ونضالات الحركة الشعبية .

حتى ان ريمون اده اصبح يستشهد بسوريا للدلالة على تنظيم الاسعار ومنع التلاعب بها ، بعد ان كان اهل الحكم والنظام يتفننون بسوق الاقتصاد اللبناني وصانه بنيانه . ان هذا يعني افقارهم للقدرة على ستر عيوبهم وتمويهها وتلميعها . حتى انهم باتوا مضطرين الى الجهر بها .

خلاصة القول : ان الازمة ازمة نظام وليست ازمة عهد او ازمة اقطاب فيما بينهم ، وعندما نكون المسألة كذلك ، فمن حقنا ان نسأل اين هو دور الحركة الوطنية ، وما مدى فعاليتها في هذه المرحلة ؟!..

الازمة الكبيرة لا تتطلب دورا عاجزا او متفرجا :

لا نبالغ اذا قلنا الازمة الراهنة بانها ازمة كبيرة . فهي كذلك فعلا . فجميع المواطنين يتذمرون ، من الغلاء ، من الفساد ، من الفضائح من الصفقات . الخ...

وجميع الناس في قلق . في حيرة . في توتر مما يجري .. والسؤال الذي تطاحه ويلح عليك دائما هو ما العمل ؟..

هل اسئلة او اقاله الحكومة هي الحل؟..

هل اجراء انتخابات برلمانية في الخريف القادم هي المخرج ؟

هل ايهام الناس بان الغلاء هو مشكلة عالمية صحيح ومقنع ؟

ما العمل ؟..

سؤال يطرح نفسه بقوة والحاح وجدية . سيما وان لبنان على عتبة اضرابات شعبية تنذر بالتفجر .

الناقمون العموميون قرروا الاضراب، وكذلك الاتحاد العمالي العام والكثير الكثير من مختلف القطاعات والفئات تتحفز للاضراب ، للاحتجاج، للتعبير عن سخطها على الاوضاع . فأين هو دور الاحزاب التقدمية ؟. اين ؟..

نظرة على واقع التحرك الطبقي

ان الاحزاب التقدمية والوطنية ـ وهو امر نؤسف له ـ لم تتحرك حتى الان بالجدية اللازمة او القدر اللازم لملاحقة الاحداث ، ورصد تفجراتها ، ووضع برنامج تحرك مرحلي لمواكبتها وقيادتها في آن معا .

وهنا نجدر الاشارة الى اننا لا نشكك بمقدرة الحركة الوطنية ولا بصدق التزامها بمصالح الجماهير الكادحة . انما نشير الى حقيقة ليس من الواجب دفنها في الرمل ، او تجاهلها باسم الحرص على وحدة الحركة الوطنية ، والنزول بها بطريقة دراماتيكية .

ان اجماع الحركة الوطنية واتفاقها على نقاط عمل مرحلية محددة ـ لا مجال لتفصيلها هنا ـ مثل التعبئة اليومية ، وشحن الجماهير بحماس المطالبة والنضال من اجل حقوقها المشروعة ووضع حد للظلم والانتهاكات والتجاوزات التي تجري ، لا يقوم مقامها او ينفيها بيان بورغ او مقال يكتب . فهذا جزء من التعبئة وليس كل التعبئة المطلوبة . فهناك امور اكثر اهمية والحاحا ، مثل وضع دراسات عن دافع الغلاء وارتفاع الاسعار والمحتكرين وحجمهم بالدليل والبرهان تحت نظر الشعب وفي متناول يده عن طريق الملاقه اليومية التي يجب اقامتها عبر الندوات والسهرات والمهرجانات والحلقات الضيقة وسائر اشكال التحريض والتعبئة .

ان مثل هذه الممارسات من شأنها ان تفضح وتعري وجه النظام البشع وتجعل المواطن قادرا على فهم ما يجري بوعي يدفعه الى الايمان والتضحية من اجل ما يريد .

ثم لماذا الالحاح على مناطق معينة او بيئات معينة في المجتمع اللبناني من حيث التوجه او المناشدة ؟

ولماذا لا يكون هناك جسور اتصال مهما كانت ضعيفة في البداية مع سائر المناطق ، مع سائر البيئات ؟!.

ثم لماذا ميزان التحرك يجب ان يعمل بموجب هذا الشخص مهما سمت مكانته ، او بموجب هذا الفصل مهما كان له من اعتبار وتقدير على مستوى النضال العام؟ولماذا ؟.

واخيرا هل نحن نخاف تسييس العمل المطلبي؟ فاذا كنا كذلك فالامر يستدعي ما هو اكثر من الشفقة والرثاء للحركة الوطنية .

ان تسخين جبهة المطالبة (النضال المطلبي) امر لا يتوفر سرك النقابات تتحرك على هواها ، خاصة ونحن نعلم خطورة دور الانتهازيين والمتسيسين في صفوف الحركة النقابية والعمالية ، وخطورة انفصال النضال المهني عن مجرى النضال العام .

ولا يوفر بمجرد الاشارة الدائمة الى الازمة او الى الاوضاع ورصدها من بعيد . نحن هنا لا نطلب بثورة على نغم « الان الان وليس غدا » انما نطالب بعمل جدي مدروس وقادر على بلورة اهداف النضال الشعبي في هذه المرحلة .

فمن العجيب والمستغرب ان يكون رشيد كرامي او ريمون اده او كميل شمعون وامثالهم هم ابطال هذه المعركة في نظر الناس .

لذلك نحن نسأل عن دور الحركة الوطنية ، عن برنامجها ، عن خطة عملها المرحلية ، عن مدى تحسسها بواقع الازمة الخانقة في كل بيت كادح، عن مدى اهتمامها بقيادة النضال الشعبي وبلورة وعيه وتعميق حركته .

نحن لا نتجاهل طبيعة الحركة الوطنية وما فيها من ثغرات واخطاءات ولكن يجب الا نجهل ان مقياس الوطنية هو الحرص على مصلحة الاكثرية من الناس الكادحين والمقهورين وليس على المصلحة الذاتية ايا كانت .

نحن لا نزايد في هذه المسألة على احد ، انما نشير الى مسألة في غاية الدقة والحساسية وتستحوذ على اهتمام الجميع كما نظن .

اضرابات شباط والموقف منها

لا نريد هنا ان نخوض في جدل حول ما اذا كان الاضراب سينجح ام لا . هل سيحقق مطالبه وغاياته ام لا . هل سيؤدي الى تدهور الاوضاع اكثر فاكثر ام لا . لان مجال هذا البحث ضيق هنا . ان لم نقل ليس بوسعنا ان نجيب على كافة التساؤلات بالدقة المطلوبة عبر مقال صحفي مقتضب . انما نريد ان نؤكد على عدة اعتبارات غنية الاعداد لانجاح الاضراب ، وجعله فاعلا ، مؤثرا ، ومجديا :

١ ـ لا بد من توفر دور طليعي للحركة الوطنية في توفير كافة العوامل والامكانات لانجاح الاضراب.

٢ ـ عدم انتظار ما سيسفر عنه الاضراب بل ضرورة التنبه الى ما قد يسفر عنه سلبا ام ايجابا .

٣ ـ التأكيد على الطابع السياسي للاضراب . دون اهمال الناحية المطلبية منه والتي تشكل احدى اسسه الهامة .

٤ ـ الحؤول دون مراوغة الانهازيه النقابية في ايقاف عجلة الاضراب او تنفيسها عند محطة كسب شكلي او مموه .

٥ ـ الحرص على عدم الوقوع في شرك الصبيانية اليسارية ومراهقاتها التي تسبب افدح الاذى لمسار النضال العام .

٦ ـ الحرص على تحقيق مكسب وطني وعمالي او نقابي بخدم مسيرة النضال الهادف الى زعزعة الطبقة المستغلة وخلخلتها بدلا من الحرص على تسجيل مواقف ذاتية .

٧ ـ توسيع دفعة الحلفاء وزج غالبية الشعب ذات المصلحة في التعبير عن نقمتها وسخطها ضد الاستثمار والاستغلال والتحكم .

٨ ـ عدم الوقوع في شرك الزعامات التقليدية سواء كانت زمنية ام غير زمنية والتي تهدف دائما الى احتواء النقمة الشعبية في حظيرة ولاءاتها المعروفة .

ان مثل هذه النقاط قد لا تشكل برنامج عمل متكامل لما يجب ان تكون عليه الحركة الوطنية . ولكنها نقاط من شأنها ان تثير عدة قضايا جوهرية ملحة .

اننا لا نشك في وعي اطراف الحركة الوطنية لمثل هذه الامور والقضايا . ولكننا نرفض الاكتفاء بالمعرفة البحتة دون التوصل الى صيغ مشتركة تكفل للنضال اتساعا مزيدا من الحيوية والزخم والفعالية ، خاصة في هذه الاوضاع التي قد تحمل من المفاجآت ما ليس موقعا حتى الان ■■

الجماهير اللبنانية تدفع ثمن تبعية النظام للامبريالية

الاحتكار هو السمة الأساسية للبورجوازية اللبنانية
اضراب ٦ شباط هو الوسيلة الوحيدة لانتزاع مطالب الطبقة العاملة

بدأ يوم ٦ شباط بالاقتراب . وبدأت الدوله وارباب العمل بتهيئه الوسائل لافشال الاضراب او منع وقوعه . واخذت بعض المرافق الاقتصاديه الكبرى تلوح بمواقفها على جزء من مطالب العمال . واخذت الدولة تستعد لمواجهة مختلف الاحتمالات. فقام رئيس مجلس النواب كامل الاسعد بزياره الى الجنوب بعد غياب ليعرب عن مقدار اهتمام السلطة بهم وليشل التسائم والسباب لمروجي الفتن والشائعات ومستغلي الظروف والاوضاع الداخليه (!؟) ناسيا في خطابه المليون مشاكل الجنوب الاساسية وكيفيه حلها ؟ ومدى قدرة الدوله على مواجهه الاعتداءات الاسرائيلية ؟

ولم تكف الدولة بارسال مندوبها الى الجنوب، بل ارسلت وفودها الى اصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى في البلاد ، طالبة منهم ، بل راجية ، السائل عن بعض الارباح لصالح الفئات الاجتماعية الكادحة ولو من قبيل « انقاذ ماء الوجه » لتفشل الاضراب وتسبعه او شق صفوف الطبقة العاملة لتحو لبنان من كارثة سياسية بدأت طلائعها تبدو في الافق !؟

وامام ضغط الدولة على ارباب العمل ، وبعد الاخذ والرد بين السلطة واصدقائها ، ممثلي الاحتكارات في البلاد . وافق ممثلي ارباب العمل على زياده الحد الادنى للاجور الى ٢٥٠ ليرة بينما يطالب ممثلي العمال ايضا برفعه الى ٣٠٠ ليرة ، وواصل اصحاب الاحتكارات ايضا على زياده نسبة الاجور بمعدل ٧ بالمئة بينما يطالب العمال برفعها الى ١٥ بالمئة كحد ادنى ... وتناسى ممثلو الاحتكارات المطالب الاخرى وعلى رأسها تثبيت الاسعار وعدم زيادتها وهذا ما لا توافق عليه دوله الاحتكار والغلاء ، لان خطتهم هي زيادة نسبه في الاجور لتعيش او امثال او شق الاضراب في المرحلة الراهنه ، بتسممها فيما بعد رفع اسعار الحاجيات والسلع لتعويض النقص الذي اصاب ارباحهم ...

الدولة والاحتكار

حاولت الدوله منذ البدايه ان تضع نفسها خارج لعبة النظام . وحاولت ان تقدم نفسها كطرف « حيادي » بين قطبي الصراع، وحاولت جاهدة ان تثبت عدم مسؤوليتها عما يجري من زيادة في الغلاء وتمركز الاحتكارات .

الا ان جميع محاولات الدوله فشلت ، وسقطت امام الواقع . وترسب نظرياتها من تصريحات وتعليقات وندوات تلفزيونيه في الامتحان العسير الذي مرت وتمر به . فالدوله بالرغم من طموحها لوضع نفسها خارج الصراع الدائر ، اضطرت بطبيعه الحال ، ولكونها تمثل منبرا واداة للقمع والاستغلال ، للدفاع عن التجار واصحاب الرساميل وتحميل مسؤوليه الغلاء « الجشع » المستهلك « وطمعه » او استغلال المنتج الصغير او البائع الصغير باندامه على رفع الاسعار ...

والدوله ايضا لم توفر لسكانها وتمنع تسلطه على الفئات الكادحة وفي الوقت نفسه توظفه لخدمة التجار محاوله تبرير الغلاء ، ففي البدايه حاولت الحكومه نفي وجود ما يسمى بـ « الغلاء والاحتكار » . وبعدها اعترفت بان اسباب الغلاء تعود « لعوامل خارجيه » لا دخل للتجار بها . ثم قالت بان احد اسباب الغلاء وجود بعض « المحتكرين الجشعين » في البلاد . طبعا لم تعين من هم هذه « القلة » ولم يتحرك لالقاء القبض عليهم !! وابان اضراب ٢٨ اب صالت وجالت في سبابها وشتائمها ضد التجار والمحتكرين ومسببي الغلاء وذلك كخطة لتعيس النقمة الشعبية ضد ارتفاع مؤشر الاسعار بشكل جنوني . وبعد الاضراب خفت لهجة الحكومه بعدما عاينت جمعية التجار والصناعيين وعابت عليها اللجوء الى الوسائل « الشارعية » ودعمها للاضراب ومساندتها للغوغاء والمخربين الذين يريدون الضرر بسمعه لبنان ومركزه الدولي المهم (!) .

بعد هذه « البهدلة » من قبل جمعية التجار للحكومه ، بلعت الاخيرة لسانها وسكتت عما يجري . وجاءت حرب ٦ تشرين الاول واستغلت الدولة الفرصة لتاجيل الاضراب العمالي بحجة الظروف العربية والجبهه الداخلية ولاجل «الوحدة الوطنية» . وقبل ممثلو العمال بتاجيل الاضراب بسبب الوضع ، الا ان التجار استغلو « الوحدة الوطنية » لرفع اسعار الحاجيات بعدما اطلقوا الشائعات عن طول الحرب وامكانية فقدان الحاجيات الاستهلاكية الاساسية ، فتفشت في ظرف اسبوع كل مستودعات التجار الغذائية .

وبعد انتهاء الحرب الشرشينية ، رفع التجار الاسعار مجددا وذلك بحجة قانون « العرض والطلب » فالمواد المعروضة في السوق اقل من الطلب عليها ، وهنا انقلبت الدولة على نفسها والتزمت نهائيا بمصالح طبقتها « التجار ، المصارف الصناعيون » واخذت تشن حملة على الفقراء الجشعين الذين لا يشبعون والذين يأكلون فوق حاجاتهم ويشترون السلع فوق طاقاتهم ، مما سبب ازمه غذائيه وسلعية في البلاد ، التي باتت تفتقر الى الحاجات الاساسية المعروضة في السوق وذلك بسبب جشع الفقراء وعدم قناعتهم بما يحتاجون .

وصعدت الدولة حملتها ضد المستهلك وهددته بانها ستامر بتسيير دوريات على المناطق لتفتيش البيوت والاحياء ومصادرة كل المواد التي اقدم على تخزينها . ثم انهمت الدولة المنتج او البائع الصغير بانه سبب الغلاء ، اذ استغل انشغال الدولة بالحرب العربية ـ الاسرائيلية فاخذ يرفع الاسعار ويزيد ثمن المواد الغذائية والحاجات الاستهلاكية دون وخذ ضمير او واعز اخلاقي (!؟) فقامت باعتقال اربعه من الدكنجية واحالتهم على القضاء الا ان القضاء رفض محاكمتهم واعتبرهم غير مسؤولين عن الغلاء او الاحتكار ، بل المسؤولة تقع على الدولة وارباب من تجار واصحاب رساميل وكبار الصناعيين .

وبسبب موقف القضاء من هذه المهزلة. تراجعت الدولة قليلا ، وخفضت الحرب التي اعلنتها ضد المستهلكين وصغار المنتجين ، وغضت على اصبعها منتظره الفرج . الا ان الفرج من اين ياتي ، طالما الدولة تسكت وتشارك التجار في الاحتكار ورفع الاسعار ؟ طالما ان الدولة تقدم الحجج والمبررات لاسباب الغلاء بمعزل عن مسؤولية التجار ؟ طالما الدولة تقدم الحلول والاضراحات دون ان تمس مصالح التجار ؟ طالما ان الدولة تحل ازمة الغلاء على حساب الانتاج الصغير والجماهير الكادحة ؟ طالما ان الدوله تعتبر بان صاحب الملكية الصغير (منتجا كان ام بائعا) هو المسؤول عن الغلاء والاحتكار ؟ طالما الدولة تسهم المستهلك بالجشع وعدم الشبع ؟ طالما الدوله تحاول ان تعمق التناقض الثانوي بين المستهلك وبين المنتج او البائع الصغير وتحوله الى تناقض رئيسي وعدائي ؟ طالما ان الدوله تسعر العداء بين سكان الحي والدكنجي ، بين اهالي المنطقه واللحام ، بين المشتري الصغير صاحب الدخل المحدود وبين البائع الصغير صاحب الربح المحدود ؟

ان هذه السياسة تشعف على ان الدولة ليست على الحياد وان الدوله تمنع ضمن اللعبه ومحاربة الى احد قطبي الصراع ، وانها شريك متواطىء مع التجار تحاول ان تحمل اعباء ازمات النظام للجماهير اللبنانية .

الغلاء والاحتكار

من نابل القول ، ان اسباب الغلاء لا تعود الى العوامل الوهميه او لتاوية التي تدعيها الدوله ، بل ان سببه تعود الى الاحتكار وتبعيه لبنان للسوق الامبريالية وما تخلفه تلك التبعية من نتائج على حساب الجماهير اللبنانية .

ان ازمة النظام الراسمالي يمكن تلخيصها بعوامل اساسيه ثلاثه :

اولا : تبعية النظام لشبكة الراسمالية العالمية: من المعروف بان لبنان تحكمه طبقة بورجوازية تجارية ـ مصرفية وهذه الطبقة هي الجناح المسيطر في الاقتصاد اللبناني . اما الصناعة فليست بمستقله عن هذه الطبقة ، فاستقلالها نسبي ومحدود ، وبالتالي فهي تابعة وملحقة بالقطاع التجاري والمصرفي، بل انها تتاح الوظيفات المالية والمصرفية في المجال الاستهلاكي لخدمة التجاره وقطاع الخدمات ونطاع البناء والورش ، وليس لها نمو اساسي مستقل في الحقلين الاقتصادي والسياسي . ولذلك نرى بان لبنان يعاني من مشاكل مركبة ومزدوجة ، فهو من جهة يعاني من النظام الراسمالي القائم وازماته المتالية ومن جهة اخرى يعاني من تبعية هذا النظام للسوق الامبريالية واحتكاراتها وما تتركه هذه التبعية من بصمات على الوضع اللبناني ... فالراسمالية العالمية تحل ازماتها عبر الامبريالية على حساب مصالح شعوب العالم الثالث بالدرجة الاولى ومصالح الطبقة العاملة في بلدانها بالدرجة الثانية والراسمالية المحلية التابعة تحل ازماتها المتعاقبة على حساب مصالح الجماهير الكادحة في بلادها .

وهكذا تخضع جماهير العالم الثالث لنمطين متداخلين من الاستغلال والاحتكار، احدهما خارجي الراسمالية الامبريالية والاخر داخلي (الراسمالية المحلية التابعة) ... الراسمالية ترفع اسعار بضائعها فتضطر الراسمالية التجارية المحلية بدورها ان ترفع اسعار البضائع المستورده متراكم الاسعار المتزايدة على كاهل الجماهير الكادحة.. والراسمالية العالمية تدفع برؤوس موالها الى البلدان التابعة فتضطر الراسمالية المصرفية المحلية بدورها اما الى التحالف والاشتراك مع الراسمال المدفقة او الخضوع لسلطتها او اعلان افلاسها وبالتالي ازدياد سطوة الراسمالية المصرفية الاجنبية على موارد البلاد وسوقها الاقتصادية (هذا ما بدأ يحصل في لبنان منذ عام ١٩٧٠ . وهنا يكمن تفسير الازمة التي وقعت اخيرا بين المصارف الاجنبية والمحلية) .

ثانيا : تمركز الانتاج : ان الراسمالية تمر في مرحلتين ، مرحلة الصعود ثم الهبوط ، مرحلة الازدهار ثم الازمات ، مرحله التمدد ثم التمركز ، والبورجوازية اللبنانية لا تخرج عن هذه القاعدة. في مطلع سنوات الستينات بدأت البورجوازية المحلية باستكمال سطوتها على السوق اللبنانية في العهد الشهابي . وانعشت بعض الفئات الاجتماعية نتيجة ذلك التوسع الراسمالي والازدهار المؤقت الذي رافق صعود البورجوازية الى الحكم وبداية سطوتها على السلطه . فاستفادت نتيجة ذلك التمدد فئات واسعة من القوى الاجتماعية البعيده عن تمركز وسائل الانتاج في المدن ، الا ان الازدهار ـ ما لبث ان خذ في الاضمحلال وبدأ الريف يعاني من سطوه البورجوازيه عليه وبدع غالبا ثمن تلك السطوة وثمن التحاقه بالسوق الراسماليه (الرسون ، التفاح ، والمنتوجات الزراعية ... الخ) .

وغير الريف عن ارضه بالنزوح من القرى الى المدن بحثا عن العمل . واستفادت من النزيف البشري الصناعة المحلية التي استمدت سبب كثرة اليد العاملة مما ساهم وشجع المصارف والتجار على توظيف بعض اموالهم وارباحهم في الصناعة لاستغلال اليد العاملة الرخيصة، وشهدت سنوات اواخر الستينات ومطلع السبعينات افضل فترات التقدم الصناعي، حيث تحولت الصناعة الى جزء من مركز استقطاب القوى العاملة . الا ان الانعاش الصناعي اصطدم بحاجز تبعية النظام اللبناني للسوق الامبريالية وخضوع الاقتصاد اللبناني لاثلة النظام الراسمالي وارتباطه بشبكة الراسمالية العالمية . وبسبب هذه التبعية لم يترك للصناعة الا حيز بسيط وهامش ضيق لنشاطها، ولذلك بعدما اخذت تلك الهامش اخذت تخضع اكثر فاكثر لشروط التبعية للامبريالية التي لا تستطيع عنها ولا تستطيع الانفصال عن شبكتها بسبب خضوعها المباشر لقطاعي التجاره والمصارف. ومرة ثانية يدأب الطبقة العاملة الناشئة تدفع ثمن تلك التبعية ، ان على صعيد عمال الصناعة (عمال غندور) او على صعيد عمال الارض (عمال شركة الريحي ومزارعي التبغ) .

ثالثا : سوء الاحتكارات : عند بداية صعود البورجوازيه الى الريف اخذت بتفكك الملكيات والعلاقات الاجتماعيه السابقة للراسمالية . محطيت البنى الاقتصاديه للعلاقات الاقطاعية وحافظت على هيمنة الاقطاع التقليدية والايديولوجيه كواجهه سياسية للبورجوازيه اللبنانية . وهكذا سيطرت البورجوازيه على المرافق الاقتصادية مستعمله الاقطاع السياسي كاداه ديكتاتوريه بيدها.

نحو الاضراب العام والمفتوح

هذا غيض من فيض ، ولم نر لبنان حتى الان الا مقدمات نتائج تمركز الاسماح وبدايه سوء الاحتكارات . وما الازمات المتالية التي تشهدها الساحة اللبنانية الا انعكاس لهذه الظاهره .

واضراب ٦ شباط ليس الا بدايه على طريق الانحدار . ليس الا بدايه لوضع حد فاصل بين مصالح البورجوازيه الحاكمة واداه ديكتاتوريتها الاقطاع السياسي وبين مصالح الجماهير اللبنانية وفي طليعتها الطبقة العاملة . واضراب ٦ شباط يجب ان يكون الشراره التي تعكس حده التناقض بين الطبقة الحاكمة واوسع الفئات الاجتماعيه الكادحة .

وامام هذه الحاله الراهنة ، على جميع القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية ، العمل على وضع كل الجهود لانجاح الاضراب وعلى توظيف كل القوى الكادحة في سبيل توسيع رقعه الاضراب وتمديده واطالته الى امد غير محدود وذلك لتحقيق المطالب الانية على طريق تحقيق البرنامج الكامل للقوى الوطنية والتقدميه والذي يتلخص :

اولا : النضال ضد الامبريالية وفصل لبنان عن شبكة الراسمالية العالمية .

ثانيا : النضال ضد النظام الراسمالي التابع للامبريالية ، وذلك بضرب قطاعيه المصرفي والتجاري .

ثالثا : النضال ضد الاحتكارات الامبريالية وجيوبها من احتكارات مالية وتجارية وصناعيه وزراعية .

رابعا : اقامة السلطة الوطنية الديمقراطية لكي تحقق تحرر لبنان من التبعية للامبريالية وتحقق اوسع المكتسبات الديمقراطية للجماهير اللبنانية والطبقة العاملة كمقدمة لا بد منها للدخول في مرحله البناء الاشتراكي . ■■